د. مظهر محمد صالح *: العراق الرأسمالي: من الحرب الى الديمقراطية

1-تمهيد:

لست اديباً كي اعتنق الحكمة المطلقة القائلة (ان عظمة الغزاة تقاس بمناعة الحصون التي يفتحونها) ولست سياسياً محترفاً كي اعتمد فكرة (ان الحروب هي استمرار للسياسة بوسائل عنيفة) كما قالها الفيلسوف الالماني كلاوزه فيتز في القرن التاسع عشر.

ولكن كوني اقتصادي لابد من ان أؤمن بأن طابع الحرب يتوقف على الشروط التاريخية الاقتصادية التي انبثقت الحرب منها. فتقييم منظومة الحرب وأطراف النزاع فيها والتي غيرت مجرى التاريخ في العراق في نيسان 2003 كانت حقاً صراعاً تناحرياً بين نمطين انتاجيين مختلفين في مراحلهما التاريخية. فالنمط الاول كان تعبيرا عن الصفة الاسيوية للإنتاج او ما يسمى بالنمط الاسيوي للإنتاج وهو الذي لا يغفل في اطاره الموضوعي الطابع الشرقي للاستبداد والقائم على عناصره الثلاث هي الجباية (النهب الداخلي) واشعال الحروب (النهب الخارجي) وتوفير الاشغال العامة من بنية تحتية لإدامة حياة السلطة المركزية ذات النمط الشرقي الذي يتعاش على نهب الفائض. اذ حل النفط وعائداته الريعية محل العائد الزراعي مما اظهر تطورا جديدا على النمط الاسيوي للإنتاج الذي ساهم في اخماد الهياكل الاجتماعية للبلاد وقوى الاستبداد من حيث السرعة والقدرة على اشعال الحروب داخل منظومة البلدان المجاورة الريعية المنتجة للنفط، وهي الحروب التي أطلق عليها بسلسلة حروب الخليج.

وبهذا كانت تلك الحروب ذات قدرات تدميرية عالية لا تتناسب ومبتغاها في الاستحواذ على فائض القيمة الريعية للأخرين في صراعات تناحرية عبثية طويلة الاجل انتهت بالهزيمة والفشل، بل شكلت استنفاداً للقيمة الداخلية وفائضها بعد ضياع عقدين ونيف من الزمن من عقود التنمية في حروب الاستبداد الشرقي الخاسرة. وهي الحروب التي املتها الطبيعة المركزية للنمط الانتاجي الريعي الاسيوي وحولت العراق الى ركود اقتصادي واجتماعي لم يستطع التخلص منه الا بالتصادم مع منظومة الحرب المتقدمة الرأسمالية الغربية المركزية.

وهكذا اكتملت الشروط التاريخية لتطور الرأسمالية المالية وبناء الاقتصاد العالمي الجديد القائم على تعظيم الربح الحدي لراس المال من خلال خصخصة صناعة الامن القومي وتحريكه في حروب تصب في مصلحة السوق الحر والتي صار العراق ضحيتها كساحة حرب في تصادم نمطين اقتصاديين مختلفين. فكان

لابد من ان تنتصر شروط التطور الموضوعي التاريخية للرأسمالية الجديدة على ذلك النمط الريعي الاسيوي المتخلف ذي الطابع الشرقي للاستبداد ولمصلحة الانماط الاقوى تاريخيا في تطورها التكنولوجي، بكونها قوى انتاج اممية مكتملة في شروطها المادية التاريخية وعدها اعلى مرحلة من مراحل الرأسمالية على الصعيد العالمي، واعني بها راس المال المالي الاممي في ظل سيادة وانتشار مذهب الليبرالية الجديدة الذي اطلق شرارته اتباع مدرسة شيكاغو في الاقتصاد ليشكل في مرحلة تطوره التاريخية النمط الثاني من انماط الانتاج الذي حل محل نمط الانتاج الاسيوي الريعي السائد في العراق وصيرورته منظومة الاستبداد الشرقي عن طريق الصراع و الحرب.

2- اذا كانت الحرب تشبه من الوجهة الاقتصادية قذف الامة بجزء من رأسمالها في البحر كما يقول كارل ماركس، فهي بالتأكيد امام الدماء التي اسيلت والموارد التي دمرت والطاقات الانتاجية التي هدرت، تعبر في كينونتها عن حرب لصوصية غير عادلة اذا كانت في مبتغاها استمرارا لسياسة الدفاع عن مصالح رأس المال المالي ونهب موارد البلاد وملاحقة الارباح الحدية والتسابق عليها كقوة دافعة للتطور الرأسمالي.فاذا ما اخذنا بالاعتبار ما قاله جون ماينرد كينز الاقتصادي البريطاني الشهير بأنه (لا يمكن بلوغ الاستخدام الكلي الا في الحرب !) فان ذلك، ومن وجهة نظر المدرسة الكينزية انفا، تكون حالة عدم كفاية الاستهلاك والاستثمار وتشغيل الموارد الانتاجية كافة امرا لا يمكن تصحيحه بشكل كامل الا بواسطة الحرب.

وعلى هذه الصورة فقد تكشف القانون الاساسي الاقتصادي للرأسمالية المالية الاممية المتقدمة والمتمثلة بالاقتصاد الرمزي الليبرالي الاممي الراهن، بأن الحتميات الاقتصادية العميقة التي ينبعث عنها التحول من المرحلة السلمية نسبيا للرأسمالية المالية وولوج مرحلة الحروب الامبريالية في عصر الليبرالية الجديدة، تأتي بكونها حروبا وظيفتها اسقاط الحدود بين الحكومات الكبرى والشركات الكبرى واجراء التحويلات الضخمة للثروة من القطاع العام الى يد القطاع الخاص اي التحول الى ما يسمى بالدولة السوق market state بدلا من الدولة الامة nation state وهي عملية تترافق مع اتساع هائل للدين العام وانفاق غير متناهي على حفظ الامن من خلال (الخصخصة الجذرية للحروب والكوارث) وخلق مزيج من الدولة - السوق وهذا هو ديدن التيار الراسمالي الليبرالي الجديد اليوم ومعتقداته الاقتصادية في الحرب والسلام. اي قيام الحكومة والشركات الضخمة بتبادل الخدمات والعقود،.اي انهم جنود من القطاع الخاص واعادة الاعمار الهادف الى تحقيق الارباح الحدية وصناعة الامن القومي في آن واحد، حيث تقول نعومي كلاين في كتابها عقيدة الصدمة :(يكدس بعض الاشخاص الاغذية المعلبة والماء تحسبا لوقوع ازمات كبرى، اما اتباع ملتن فريدمان زعيم مدرسة شيكاغو في الاقتصاد فأنهم يدخرون افكار السوق الحرة وفرض التغيير السريع قبل ان يستيقظ المجتمع المرهق من الصدمة او الحرب).

انه عصر ثورة مدرسة شيكاغو في الليبرالية الاقتصادية او الرأسمالية غير المقيدة وهو الشكل الذي تنبأ به الرئيس الامريكي ديفيد ايزنهاور في نهاية ولايته التي انتهت في مطلع العام 1961 عندما تحدث عن رأسمالية الكوارث والتي تذهب ابعد من موضوع وحدة الصناعة العسكرية قائلاً: انها حرب عالمية تشنها على جميع الاصعدة شركات خاصة ذات صلاحية مستمدة من الاموال العامة، وانتدبت الى ما لا نهاية لحماية الاراضي الامريكية الى الابد من خلال القضاء على (الشر) في الخارج.

ولعل من الطريف انه بعد انقضاء أكثر من خمسين عاماً وفي ظل الليبرالية الجديدة اثير موضوع دول محور الشر يوم اطلقها الرئيس جورج بوش على بضعة بلدان في اسيا كان العراق من بينها وكان يقصد بلدان ذات نمط الانتاج الاسيوي او الاستبداد الشرقي. ان الشكل الراهن لليبرالية الجديدة او الدولة - السوق لا يمكن تحقيقه والحفاظ عليه الا ضمن برنامج أيديولوجي يقوم عن طريق الاحتلال العسكري او الحروب التفكيكية واعادة زج الاقتصادات ما قبل الرأسمالية المالية الى داخل منظومة رأس المال تحت شعار: التجارة الحرة والديمقراطية وفرضهما بالقوة العسكرية المباشرة وغير المباشرة.

ان الدروس والعبر المستخلصة من حرب العراق لخصتها السيناتوره الامريكية عن الحزب الديمقراطي (كليرما كاسكل) مؤكدة اهمية تشديد السيطرة على العقود لان ارقام ارباح بضع شركات امريكية او حليفة لها التي تقود جيش من القطاع الخاص يسدي خدمات عسكرية خارج البلاد وفي العراق على وجه التحديد قد حققت ارباحاً خلال سنوات الاحتلال بلغت 72 مليار دولار وهو الرقم الذي يزيد على المتوسط السنوي لإيرادات العراق النفطية خلال العقد المنصرم.

ويلحظ ان هذه الشركات قد جهزت بعد العام 2003 في العراق مليار وجبة طعام و25 مليار غالون ماء صالح للشرب واطنان لا تحصى من الثلج ... وهكذا... حسبما اوردته صحيفة الفاينانشيال تايمز اللندنية في تقريرها في اذار الماضي عن نتائج حرب العراق. مع العرض ان الولايات المتحدة صرفت لوحدها على مشاريع اعادة الاعمار في العراق ما يقرب 60 مليار دولار (وهي مبالغ تماثل من حيث القوة الشرائية ما خصص لإعادة اعمار المانيا بعد الحرب العالمية الثانية بموجب مشروع مارشال وخلق المعجزة الالمانية!) وهي نفقات من أصل 202 مليار دولار جرى التصرف بها تحت مسمى حقل اعادة الاعمار وكانت من مصادر مالية مختلفة، سواء من دول مانحة اومن قروض ميسرة او بقايا برنامج النفط مقابل الغذاء وهي جميعها لم تخلق المعجزة العراقية! في بناء العراق المدمر. اذ لخصت الدكتورة عاصفة موسى كلفة الاجتياح العراقي للكويت في ٢-اب -١٩٩٠ عبر توثيقها لسنوات الجحيم كالاتي :

- بلغت قيمة التعويضات الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت نحو 177.6 مليار دولار، أقرت الأمم المتحدة منها 37.2 مليار دولار للكويت.
- تشكلت قوات الائتلاف لتحرير الكويت بقيادة الولايات المتحدة من :

الدول العربية: مصر، المغرب، عمان، قطر السعودية، الامارات، سوريا، البحرين، الكويت.

الدول الاوربية: بريطانيا، فرنسا، المانيا، اليونان، ايطاليا، هولندا، نيوزلندا، البرتغال، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، النرويج، الدانمارك، اسبانيا، بلجيكا

الدول الاسيوية: تركيا، باكستان، اليابان، كوريا الجنوبية، بنغلاديش

دول افريقية: النيجر، السنغال

بالإضافة الى دول الارجنتين، كندا، استراليا.

- الخسائر المادية التي لحقت بالاقتصاد العربي بلغت نحو 620 مليار، ويأتي العراق والكويت، في مقدمة المتضررين.

- تسبب الغزو بمقتل 570 كويتيا، ونحو 605 من الأسرى والمفقودين، وخلف خسائر وأضرارا هائلة تمثلت في إشعال 752 بئرا نفطية، ما أنتج كوارث بيئية جسيمة وأوقف إنتاج النفط مدة طويلة.

- الخسائر الاكبر كانت من حصة العراق: فخلال ٤٠ يوما من الحرب تم قصف العراق بأكثر من مائة ألف طن من المتفجرات، بضمنها مئات الأطنان من ذخائر اليورانيوم المنضّب، تسبب القصف بسقوط اكثر من ٨٠ الف شهيد في صفوف الجيش العراقي (مقابل 505 جنود من قوات التحالف، 472 منهم أميركيون)، وجرح قرابة 300 ألف جندي، وأسر ثلاثين ألفا آخرين.

- خسر العراق 4 آلاف دبابة، و3100 قطعة مدفعية، و240 طائرة (وأودع قبيل اندلاع الحرب 144 طائرة لدى إيران والاردن وتونس)، و1856 عربة لنقل القوات، وتم تدمير دفاعاته الجوية ومراكز اتصالاته وقواعد إطلاق صواريخه ومراكز أبحاثه العسكرية وسفنه الحربية في الخليج.

● دمر القصف الجوي مرافق البنية التحتية العراقية مثل المدارس والمعاهد والجامعات، ومراكز الاتصالات والبث الاذاعي والتلفزيوني، ومنشآت تكرير وتوزيع النفط والموانئ، والجسور والسكك الحديدية، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وتصفية المياه.

● بلغ عدد المنشآت الحكومية التي دمرت تدميرا كاملا 8230 منشأة، والمنشآت التي تضررت ضررا جزئيا أكثر من 2000، إضافة إلى تدمير أو تضرر اكثر من 20 ألف وحدة سكنية وتجارية أهلية.

● جمّد مجلس الأمن الدولي مبالغ كبيرة من الأرصدة العراقية في البنوك العالمية لدفع التعويضات للمتضررين نتيجة الغزو (نحو مئة دولة ومنظمة دولية في مقدمتها الكويت).

● اشد آثار الحرب تدميرا للعراق تجلت في مضاعفات الحصار الذي فُرض عليه بمجموعة من قرارات اصدرها مجلس الأمن الدولي التي حولت نظام العقوبات إلى حصار شامل وقاسٍ دام أكثر من 12 عاما.

● كان من نتائج الحصار انخفاض الناتج المالي الإجمالي في العراق إلى ما لا يزيد على ثلث المستوى الذي بلغه قبل عام 1991، وتدمير البنى التحتية الاقتصادية والصناعية للعراق بواسطة القصف الأميركي البريطاني المستمر حتى بعد انتهاء الحرب، ووفاة أكثر من مليون طفل عراقي دون سن الخامسة نتيجة لسوء التغذية وضعف الخدمات الصحية.

3- فالعراق الرأسمالي الذي تخلص من الاستبداد الشرقي oriental despotism كنمط انتاج لم يستطع بذاته اليوم بلوغ الرأسمالية الناضجة تاريخيا وتحقيق شروطها الموضوعية وخلق مؤسسات سوق بديل ذات كفاءة اقتصادية عالية في تخصيص الموارد بين قطاعات الانتاج المختلفة في ظل استمرار نمط انتاج مازال طابعه شديد الريعية، ذلك بسبب اختلاف مفهوم الازدواجية الرأسمالية في بلادنا عن غيرها من البلدان الرأسمالية.

فهي ازدواجية رأسمالية شرقية الميول، تجمع في اللحظة نفسها بين بقايا النمط الاسيوي للإنتاج asiatic mode of production في داخل اقتصاد الدولة المركزي وصعوبة التخلص منه حالا (على الرغم من توليد نظام رعاية اجتماعية مركزي يتعايش على عائدات النفط و يتطلع الى الرفاهية بدون الاكتراث للكفاية الانتاجية و هو مازال مرتبطا بسوق الطاقة الدولية ومسلماتها والاستسلام لتأثيراتها) ونجد في الطرف الاخر من الاقتصاد العراقي خلق سوق مالي وتجاري حر و متكامل فيما بينه، يتطفل على اقتصاد رأسمالية الدولة ولكنه شديد الارتباط مع السوق الدولية وبدرجة عالية من الليبرالية. وان وظيفته هي الربح والتراكم المالي

من خلال تغيير طراز الحياة العراقية وجعلها شديدة الاستهلاك قليلة الانتاج ضعيفة الاستثمار المادي مولدة للبطالة بصورة مشتركة. مما ترك فراغا في جدول الاعمال الاقتصادي واستقطابا هائلا لسوقين في اقتصاد واحد، احدهما مفصولا عن الاخر وكلاهما مرتبط في السوق العالمية بقوة، اولهما: نفطية لصيقة بأسواق الطاقة بالعالم والاخرى: مالية تجارية مزدوجة تتعاطى مع العالم في توريد السلع الاستهلاكية واغفال التنمية الوطنية ولوازمها وحاجة البلاد الى البنى التحتية وغيرها من النشاطات الاستثمارية ذات الاعتماد المتبادل في تطور مستقبل البلاد.

انها ازدواجية اقتصادية خطيرة الاستقطاب وتعمل على عكس الازدواجيات في النظم الرأسمالية الاخرى فهي ازدواجية تقوم على الصراع غير التناحري بين رأسمالية الدولة الريعية والرأسمالية الحرة للأفراد، حيث مازالت البلاد تعاني من مستويات مقلقة من اللامساواة وحتى وقت قريب بلغ خط الفقر 23% من سكان العراق ممن لم يحصلوا على 2.5 دولار يوميا للفرد الواحد، نجد ان بلادا مثل الدنمارك تتمتع بأعلى مقياس للمساواة في العالم رقمها ايضا 23% ولكن بطريقة مختلفة تماما . اي ان الدنمارك هي الاعلى في العالم من حيث العدالة في توزيع الدخل مقارنة بالولايات المتحدة التي يبلغ فيها المقياس 45% (حيث يؤشر المستوى صفر% انعدام اللامساواة وتعاظم العدالة والمساواة وان المؤشر 100% هو الحد الاعلى في انعدام المساواة في الدخل والثروة) . ويلحظ ان العراق مازال عند النسبة 50% في ميلانه في موضوع المساواة وهو ضمن المعدلات العالية نسبياً في العالم في استمرار تفاوت الدخل والتوزيع العادل للثروة.

فعندما نسمع كلمة رأسمالية، يبادر الى ذهننا التعددية السياسية في العالم الغربي وحكم القانون ووسائل الاعلام المستقلة والاسواق الحرة والديمقراطية. وان معظم تلك الرأسماليات تخضع لازدواجية على غرار ما يخضع اليه العراق لكن بفارق واحد ان الازدواجية الرأسمالية الليبرالية في الولايات المتحدة او الرأسمالية الاجتماعية في البلدان الاسكندنافية والسوق الاجتماعي في المانيا هي مصدر قوة وجدول اعمال مولدة للتنمية والتقدم الاقتصادي الناجز وان الازدواجية الرأسمالية في بلادنا قد ولدت للأسف الشديد فراغا في التنمية.

حيث تجد الى جانب الشركات الكبرى في الولايات المتحدة مثل جنيرال موتورز وشركة الصلب الامريكية، شركات صغيرة برهنت نجاحها وامست واسعة الانتشار لاسيما شركات المعلوماتية واتحدت مع الشركات الكبرى في مخرجاتها ومدخلاتها مولدة قوة انتاجية هائلة . اما الازدواجية في الصين وهي البلاد التي تسير بنمطين مختلفين من النظم الاقتصادية في آن واحد فان القطاع العام فيها يتبع الاساليب الريادية للقطاع

الخاص وآليات السوق الحرة التنافسية، مما جعلت من الاقتصاد الصيني أحد اكبر الاقتصادات في العالم نفوذا وكفاية في الهيمنة على الاسواق الدولية والقدرة في استخدام التكنولوجيا.

وعلى خلاف ذلك فان الازدواجية الرأسمالية العراقية التي تنقسم بين رأسمالية الدولة الريعية والرأسمالية الاهلية الحرة (الليبرالية) كما اسلفنا قد انتجت للأسف الشديد قطبين مختلفين احدثا فراغا في التنمية وضياعا لجدول الاعمال الاقتصادي واغترابا محليا شديد الالتصاق بالسوق الدولية (اسواق الطاقة والتجارة الاستهلاكية والمال) بعيدا عن سوق التنمية الوطنية والتي تناولتها تفصيلا في كتابنا الموسوم: (...الريع الاقتصادي المركزي ومأزق انفلات السوق في العراق) ٢٠١٣.

٤- لم يفترق الاقتصادي الكبير (جوزيف شومبيتر) في تعريفه للديمقراطية والذي خطه في كتابه الموسوم (الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية) الصادر في العام 1942 والذي سنتناوله لاحقاً عما يتعرض اليه التحليل الاقتصادي للعلوم السياسية للظاهرة الانتخابية في الوقت الحاضر. فبالقدر الذي يتناول فيه الفرع الاخير من العلوم الاقتصادية دراسة نماذج التصرف السياسي المختلفة التي تفترض بالناخبين هم من معظمي المنفعة الاقتصادية في حين تعظم الاحزاب السياسية عدد الاصوات الانتخابية، فأن الفيصل الحاسم في هذا التفاعل سيبقى يؤشر مدى بلوغ الاحزاب السياسية مرحلة التطور الاقتصادي وبناء مقومات ما يسمى بأنموذج تعظيم دالة الرفاهية الاجتماعية.

اذ ما يزال هذا الانموذج بالرغم من ذلك هدفا بعيد المنال بسبب ضعف مؤسسات السوق ومؤسسات البنية الفوقية السياسية مع تجانس المصالح الانية بين الاطراف المكونة للعملية الديمقراطية منذ نشأتها عند اقرار دستور جمهورية العراق في العام 2005. وان تلك الاطراف ظلت تتخبط في رؤى وسياسات قد لا تحقق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية الكلية بالضرورة عبر الدورات الانتخابية المختلفة وهما بلوغ مجتمع الكفاية الانتاجية ومجتمع العدل في توزيع الثروة والدخل الوطني.

وحسب رؤية جوزيف شومبيتر للديمقراطية نجده يسلط الضوء على امر مازلنا نعمل على ترسيخه وهو توافر مجموعة مؤسسات تمكن من اجراء انتخابات حرة وعادلة مع توافر القدرة على مسائلة السياسيين من قبل ناخبيهم وحرية الدخول في الحياة السياسية. ومهما تم القبول بتعريف شومبيتر للديمقراطية، فأن البلدان تختلف فيما بينها في توفير الظروف المؤسسية التي تتجاوب مع التعريف الذي جاء به ذلك العالم الاقتصادي الشهير جوزيف شومبيتر والذي عد من بين افضل اقتصاديين القرن العشرين. مما يضع امام المثقفين جميعا في العراق الحاجة لاعتماد خطة دقيقة ومبسطة ومرتسم واضح للتفريق بين الديمقراطية

واللاديمقراطية ودرجة تحقق التنمية وانطلاقها واسباب تعثرها واخفاقها لتكون جدول اعمال اقتصادي سياسي حقيقي قادر على توفير معايير التحليل الاقتصادي لتطور الديمقراطية السياسية في العراق.

فدرجة الامثلية بين تلازم مؤشرات الديمقراطية وانطلاق التنمية تستوعبها بالغالب متغيرات كثيرة على صعيد محوري الكفاية الانتاجية والعدالة في توزيع الدخل والثروة الوطنية. وبغض النظر عن هذا وذاك فبين المقياس (1) الذي يمثل الامثلية الديمقراطية والمقياس (صفر)الذي يؤكد انعدام الحياة الديمقراطية، فأن العراق بدون شك قد اجتاز فعلا القاعدة الصفرية ورسم طريقه بقوة نحو الحياة الديمقراطية وسعيه الحثيث في تجاوز الاشكاليات الموضوعية المقيدة لها بعد ان تم تشخيص الجذور الاقتصادية لنشوء الديمقراطية العراقية وتجاوز الجذور الاقتصادية للمجتمع الاستبدادي الشرقي وانماط انتاجه المتخلفة.

5- ختاماً، ان التطلع نحو حياة ديمقراطية كفء لابد ان تلازمها مستويات مثلى من التطور الاقتصادي والاجتماعي ،الا انه للأسف الشديد مازال مؤشر مساهمة قوة العمل في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والمساهمة الضريبية في ذلك الناتج هما مؤشران يمثلان بدايات اخفاق التنمية وتعثرها في البلاد ،إذ مازال 60% من الناتج المحلي الاجمالي تولده 3% من قوة العمل العراقية وان اجمالي مساهمة المجتمع المعني بالضرائب لا تتعدى هي الاخرى 1الى 2% من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد ، وبهذا فان التوجه نحو ثقافة تعظيم التوزيع للمورد الريعي دون تعظيم الكفاية الانتاجية والتشغيل المنتج لقوة الشعب العامل سيظلان قلق الديمقراطية المستدامة في العراق قبل ان يكونان قلق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة نفسها . في وقت مازالت فيه الكثير من مفاصل الحياة الديمقراطية وبرامج التيارات السياسية هي في ميل وتحول تجعل تكريس المصالح الوطنية المشتركة في مرتبة دون التمثيل الاثني او الطائفي والنزوع نحو مكونات سياسية وفيدراليات والدعوة الى اقاليم لا تقوم على اساس اداري وانما تتجه نحو الاثنية والطائفية مما افقد القدرة على ايجاد قوة تكنوقراطية داخل السلطة التنفيذية منسجمة تستند على اغلبية برلمانية ومعارضة حقيقية كما هو الحال في الديمقراطيات الغربية.

فضعف الكفاية الاقتصادية والابتعاد عن بلوغ دالة الرفاهية الاجتماعية المثلى (اي العدالة في توزيع الموارد الانتاجية) امر لا يوفر الاستقرار والتنمية الاقتصادية ويتلازم في الوقت نفسه مع ضعف حركة التيارات السياسية العابرة للطائفية والاثنية التي تقف حائلا امام التحول الديمقراطي الامثل في العراق وهي تكريس لإشكالية تطور الحياة الديمقراطية في بلادنا.

ان القدرة على ترسيخ النظام الديمقراطي لمستقبل عراقي اقتصادي اجتماعي مزدهر سيبقى رهينا بتوافر معالجات وطنية ذات صفة جمعية موحدة تعتمدها القوى السياسية العراقية كافة في برنامج وطني مشترك يأخذ بالاعتبار: قوة المجتمع المدني وتماسكه وهيكل المؤسسات السياسية وطبيعة الازمات السياسية والاقتصادية المحيطة بالبلاد ومستوى البطالة والفقر واللامساواة الاقتصادية وهيكل الاقتصاد نفسه فضلا عن قدرة الاندماج في النظامين الاقتصادي والسياسي الدوليين. وان إدراك ذلك لا يتم الا بتوافر الترتيبات المؤسسية الديمقراطية لبلوغ القرارات السياسية من خلال سلطة الشعب بغية اتخاذ القرارات الاكفء بوسائل يبقى مصدرها الكفاح التنافسي الصحيح من اجل اصوات الناس الانتخابية وتحقيق امالهم في مجتمع التنمية والعدل.

(*) باحث وكاتب أكاديمي، نائب محافظ البنك المركزي العراقي الأسبق. مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعاده النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 7 آب 2022

شبكة الاقتصاديين العراقيينIraqi Economists Network –